السياسة الأمنية الجزائرية: "إدارة الحدود أنموذجا"

Algerian security policy: "Border management is a model"

عائشة قادة بن عبد الله[1]،

[1] كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، جامعة أبو بكر بلقايد (تلمسان)،

Aicha.kadabenabdellah@univ-tlemcen.dz

تاريخ الإرسال: 2021/02/22 تاريخ القبول:2022/09/11 تاريخ النشر: سبتمبر/2022

الملخص:

تواجه اليوم الجزائر كغيرها من دول العالم العديد من أشكال الجريمة المنظمة التي أصبحت عابرة للحدود، مشكلة بذلك آثاراً وانعكاسات سلبيّة على أمن واستقرار الدول الوطنية، التي أصبحت في أحيان كثيرة عاجزة عن إدارة أمن حدودها بسبب الفشل المؤسساتي من جهة وسرعة تحرك وانتشار التهديدات الأمنية من جهة أخرى.

تحاول هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على صنع السياسة الأمنية الجزائرية خاصة في مجال إدارة الحدود الوطنية؛ على اعتبار أن هذه الأخيرة هي الخطوط الفاصلة بينها وبين الدول الأخرى التي تعرف فوضى وعدم استقرار، وبالتالي يتحتم على صانع القرار التفكير في الآليات والاستراتيجيات الكفيلة بتأمين حدوده الوطنية كخط دفاعي أول.

الكلمات المفتاحية: إدارة الحدود، الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، تجارة المخدرات، التعاون الثنائي، الشرطة الحدودية

Abstract :

Today, Algeria, like other countries of the world, faces many forms of organized crime that have become transnational, with negative consequences for the security and stability of national States, which are often unable to manage the security of their borders because of institutional failures and the rapid movement and proliferation of security threats.

This research paper attempts to highlight Algerian security policy-making, particularly in the area of national border management; Given that the latter are the lines between them and other States that are characterized by chaos and instability, it is therefore imperative for the decision-maker to reflect on mechanisms and strategies to secure its national borders as a first line of defence.

Keywords: border management, terrorism, illegal immigration, drug trafficking, bilateral cooperation, border police.

المؤلف المرسل: عائشة قادة بن عبد الله ، الإيميل المهني: Aicha.kadabenabdellah@univ-tlemcen.dz

مقدمة

نظرا لما تشهده البيئة الافريقية من حالة لا استقرار في خضم زيادة التهديدات الأمنية العابرة للحدود كالارهاب، الهجرة غير الشرعية، تجارة المخدرات..، وبالإضافة إلى الانتشار الواسع للفقر والأميّة والتي انعكست على أداء وظائف الدولة وإدارتها لمؤسساتها، مما ساهم في تغذية ثقافة العنف واكتسابها خاصة التعدّي لدول الجوار الجغرافي.

لكل هذا حاولت الدول الوطنية على غرار الجزائر تحصين إطارها الجغرافي وتأمينه نظرا لشساعة حدودها وانكشافها وذلك عن طريق صياغة سياسات وإجراءات قانونية ردعية أو تعاونية من أجل الحد من هذه التجاوزات التي من شأنها أن تعصف بأمن الدول الوطنية واستقرارها. وتحاول هذه الورقة البحث في الآليات التي اعتمدتها الجزائر سواء باعتبارها فاعلا أساسيا في ادارة حدودها الوطنية وتحصينها ضد المخاطر والتهديدات، أو حتى في الاطار الثنائي التعاوني مع دول الجوار لغرض التصدي للتهديدات الأمنية.

تبعاً لهذا؛ تم صياغة الإشكالية التالية: **ما هي الأطر والآليات التي اعتمدها صانع القرار الجزائري لتأمين حدوده الوطنية في ظل زيادة وتنامي التهديدات الأمنية؟**

لمعالجة هذا الموضوع تم اعتماد الخطة التالية والتي رأينا أنها ستعالج الموضوع من زواياه المختلفة:

1- تعريف السياسة الأمنية الجزائرية.
2- التهديدات الأمنية الإقليمية
3- التدابير والاستراتيجيات الوقائية لإدارة الحدود

وسنعالج هذه الإشكالية بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره إطارا عاماً لمعالجة الموضوع بالتقرب من الظاهرة وتحليلها وفق معطياتها ومتغيّراتها، بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة بالتركيز على وحدة معينة (الجزائر) بغية الفحص الدقيق وجمع المعلومات الكافيّة عن الوحدة المدروسة.

1- السياسة الأمنية الجزائرية

سنحاول في هذا المحور التعرف على الخطوط العامة لمفهوم السياسة الأمنية، وكيف تصنع ومن المسؤول عن صناعتها.

1-1- تعريف السياسة الأمنية

تُعرف السياسة العامة الأمنية على أنها عبارة عن سلسة أو منظومة من القوانين الوطنيّة والقرارات الهامة التي تستهدف التأثير على الأمن الداخلي والخارجي للدولة والمجتمع بالإضافة إلى الاتفاقيات الدوليّة والإقليمية التي تكون الدولة طرف فيها، وهذه السياسات تتباين من دولة إلى أخرى وفقاً لحجم الدولة واتساعها الجغرافي ووضعها على المستوى العالمي، وإمكانياتها الاقتصادية وطبيعة التهديدات التي تتعرض لها، من جهة أخرى تتأثر السياسات العامة الأمنية للدولة بالقواعد والأسس الدستورية والأوضاع السياسية[1].

هي تلك التي تطورها أجهزة الحكومة فهي تقرير أو اختبار حكومي للفعل أو عدم الفعل، أو هي برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع[2]. وقد عرفها "غابريال ألموند" بأنها "محصلة عملية منتظمة من تفاعل المدخلات للتعبير عن أداء النظام السياسي في قدرته الإستجابية، التنظيمية، التوزيعية..، من خلال القرارات والسياسات المتخذة" كما يراها أيضا بأنها "تعبيرات عن النوايا يتم سنها وإقرارها من قبل السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية التي تقوم بتخصيص الموارد وتحديد الجهات المسؤولة عن تطبيق وإنجاز هذه الأهداف"[3].

يعرفها أيضاً كل من "فرانكلين" و "ربلي" (Franklin & Ripley) بأنها: "جميع القرارات والأفعال الحكومية الهادفة إلى حل المشاكل التي تواجهها الحكومة على المستوى الداخلي والخارجي"، وقد صاغ "شالز جونس" (Charles Jones) مراحل صنع السياسة العامة وهي[4]:

- التعرف على المشكلة وإدراجها في جدول أعمال مختلف الأجهزة الحكومية.
- صياغة ووضع البدائل اللازمة للعمل ومن تم اتخاذ القرار المناسب لحل المشكلة المطروحة.
- رصد الميزانية الكافية لتنفيذ القرار المتخذ.
- القيام بتطبيق البديل المناسب الذي تم اختياره.
- تقييم النتائج المترتبة عن القرارات والبدائل المطبقة.

وتعد السياسة العامة الأمنية أسلوباً محدداً من نمط الأعمال التي يتخذها المجتمع لمعالجة مشكلة أمنية معينة لتحقيق مصلحة عامة لكافة أفراد المجتمع أو فئة معينة منه، بعبارة أخرى هي مجموعة من القرارات تتخذ لتحقيق أهداف أمنية تعود بالصالح العام على جميع الأطراف المعنية[5].

1-2- صنع السياسة الأمنية

يعتبر رئيس الجمهورية هو الحامي لوحدة البلاد وسيادتها (طبقا للمواد 78- 91) من أي خطر يهدد أمنها واستقرارها وحددت المادة 25 من الدستور على المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني، الدفاع عن السيادة الوطنية، كما تكون مهمته حماية البلاد وسلامتها الترابية وحماية مجالها البري والجوي ومختلف مناطق أملاكها البحرية[6].

ويعتبر الجيش الوطني الشعبي مؤسسة ديناميكية حساسة في مختلف نشاطات البلاد، فالجيش قد اكتسب هيبته وقوته من تاريخه الطويل الذي يمتد إلى ما قبل الاستقلال، وظل دائما مركز قوة للنظام وشبكات المصالح السياسية والاقتصادية، كما حافظت المؤسسة العسكرية بمكانتها خاصة وأنها كانت بعيدة كل البعد عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى بحيث لا تتنافى ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية[7].

تستندُ عمليَّة صنع السياسة العامة الأمنية الجزائرية أيضاً على جهاز الاستخبارات الذي هو مؤسسة من مؤسسات الدولة يتمثل في: مديرية المباحث والأمن، دائرة الأمن والاستعلام، الأمن العسكري،

DRS. وهي تختص بجمع المعلومات وتحليلها وعادة ما تعمل على تنفيذ سياسات الحكومة، ويقوم عملها على محورين أولهما: يُعنى بجمع المعلومات عن البلدان والمؤسسات الأجنبية والثاني يدافع عن الأمة ضد التجسس والأعمال التي تستهدف إضعاف البلاد[8]، وتعتمد أيضاً على مراكز أبحاث ومعاهد بحوث مدعومة من الحكومة، مثل المعهد العسكري للتوثيق، والمعهد الإقليمي والمعهد الوطني للدراسات العليا[9]. وتتطلب عمليّة صياغة السياسات العامة الأمنية مراعاة عدة جوانب من بينها[10]:

1- السياسة الخارجية للدولة.
2- تحديد المصالح الأمنية الوطنية والإقليمية.
3- تحديد الأهداف التي تساهم في حماية وضمان هذه المصالح.
4- تقييم البيئة الأمنية الوطنية.
5- تحديد المخاطر القائمة ضمن البيئة المحلية والدولية.
6- تحديد الوسائل والأعمال التي تعمل على ضمان الأمن.

2- التهديدات الأمنية الإقليمية

تعيش الجزائر في بيئة مضطربة نظرا لتزايد حدة التهديدات الأمنية التي لم تعد ترتبط فقط بالقوة العسكرية حسب النظرية الواقعية، وإنما عرف مفهوم التهديد تطوُّراً في ظل تنامي الجريمة المنظمة والإرهاب وتجارة المخدرات حيث أصبحت الظواهر عابرة للحدود وتخضع في سياساتها لشبكة من التعقيدات التكاملية كما تتقاطع مع ظواهر عديدة تتخطى بذلك حدود الدولة.

خريطة رقم 01: موقع الجزائر الجغرافي

تقع الجزائر في شمال افريقيا، وتقدر مساحتها بـ 2.371.741 كلم^2، وهي بهذا الموقع تنتمي إلى ثلاث بيئات جيواستراتيجية: المغاربية، الافريقية العربية والمتوسطية، وتشترك في حدودها الجغرافية مع ست دول (حسب ما توضحه الخريطة المرفقة) على طول حدود يقدر بـ 6343 كلم، بالإضافة إلى شريط ساحلي بـ 1200 كلم.

المصدر: من إعداد الباحثة

شكل رقم 01: التهديدات الأمنية التي تواجه الجزائر

فشساعة حدود الجزائر مع دول الجوار الجغرافي قد وضعها في موقف دفاعي كونها أصبحت ممراً لعبور العديد من أشكال الجريمة المنظمة (حسب ما يبينه الشكل المرفق) في ظل فشل دول الجوار وعدم قدرتها على مراقبة حدودها الوطنية؛ ما ساعد على التحرك السريع للجريمة المنظمة بمختلف أشكالها وأنواعها.

المصدر: من إعداد الباحثة

تحولت الحدود إلى خطوط ساخنة تثير إشكاليات تتجاوز ما ارتبط بعمليات التأمين المعتادة ضد المخاطر التقليدية إلى تهديدات أكثر ليونة ترتبط بمفهوم الأمن اللين خاصة في ظل بيئة غير مستقرة ساهمت في تناميها المتغيِّرات التالية:

أ- اتساع نطاق حركة التنظيمات الإرهابية المتطرفة خاصة في إطار شبكة القاعدة من دولة إلى أخرى وهي ظاهرة قديمة بدأت بالعائدين من أفغانستان إلى مصر والجزائر في بداية التسعينات إلا أنها عرفت تزايداً كبيراً خلال السنوات القليلة الماضية بتسلل المقاتلين إلى بعض الدول العربية خاصة العراق وسوريا[11]، بالإضافة إلى أن هذه الحركات الإرهابية أصبحت على دراية واسعة بجغرافية المناطق مما يسهل عليها ممارسة أعمالها غير القانونية، كما أنها رسمت لنفسها طريقاً سهل عليها مُهمة الاتصال والتواصل مع تنظيمات الجريمة المنظمة في إطار علاقة تبادلية تكاملية تطرح فرضية الاعتماد المتبادل بينهما بُغيَّة حصول الطرف الأول على مقابل مادي نظير تأمين خطوط مواصلات الطرف الثاني.

ب- ظهور شكل جديد من الاختراقات الحدودية في ظل الانتشار الواسع خاصة في الجنوب الذي يصعب مراقبه نظرا لشساعته، خاصة وأن المتسللين يبحثون عن ملاذ آمن يضمن لهم العيش بأمان نظراً للأوضاع المعيشية السيئة التي يعيشون فيها بسبب الجفاف، أزمة الغذاء، النزاعات الداخلية...

ج- تصاعد الحركات البشرية غير الشرعية خاصة في مناطق النزاعات بهدف الوصول إلى أوروبا، حيث أصبحت الجزائر عبارة عن منطقة عبور واستقرار لعدد من المهاجرين غير الشرعيين.

شكل رقم 02: يبين مستوى ارتفاع الجريمة في المغرب والساحل

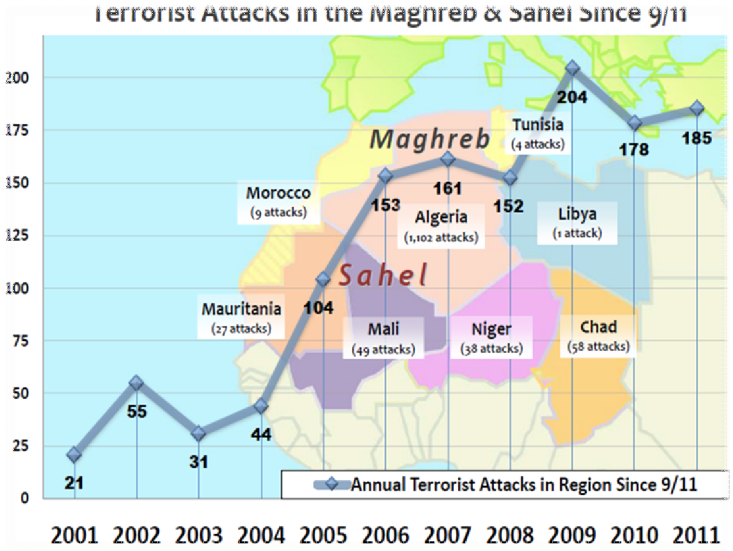

كذلك يعتبر تطوُّر الجريمة في منطقة الساحل من أكبر مهددات الأمن الجزائري فطبقا للإحصائيات فقد تطورت من 21 جريمة سنة 2001 إلى 204 سنة 2009 وهو ما يوضحه الرسم البياني المرفق.

شكل الانفلات الأمني في ليبيا وتصاعد الأحداث فيها نتيجة الفشل الدولاتي، دافعاً لزيادة ونشاط الحركات الارهابية على غرار تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، تنظيم داعش..، أضف إلى ذلك الانتشار الواسع لقطع الأسلحة وعدم تمكن الجيش الليبي من السيطرة على المخازن، مما سمح لهذه التنظيمات الإرهابية المتاجرة في الأسلحة الخفيفة، التي باتت تتحرك بمحاذاة الحدود الجزائرية وهذا ما تبينه مختلف الاحصائيات للجيش الوطني الشعبية.

فقد كشفت مفرزة للجيش الوطني الشعبي يوم 09 أوت 2019، بالقرب من الشريط الحدودي بتمنراست/ن ع 6 مخبأ للأسلحة والذخيرة يحتوي على[12]:

- (01) رشاش ثقيل عيار 14.5 ملم، مع شريطي (02) ذخيرة.
- (59) قذيفة هاون عيار 82 ملم.
- (252) طلقة عيار 23 ملم.
- (262) طلقة عيار 14.5ملم.
- (01) ماسورة لرشاش ثقيل عيار 14.5 ملم.

وإثر عملية بحث وتفتيش في يوم 29 سبتمبر 2019 قرب الشريط الحدودي الجنوبي بتمنراست/ن.ع.6، تم العثور على مخبأ للأسلحة والذخيرة يحتوي على قاذف (01) صاروخي من نوع RPG-2 مع قذيفتين (02)، بالإضافة إلى بندقية رشاشة من نوع FM وخمسة (05) صواريخ أرض-أرض من نوع BM-21[13].

3- التدابير والاستراتيجيات الوقائية لإدارة الحدود

إن مسألة إدارة الحدود ليست جديدة وإنما هي تقليدية عكست التطوُّر الذي عرفه مفهوم الدولة منذ معاهدة واستفاليا 1648 التي حددت الشكل النهائي لشكل الدولة القومية وأنهت حرب الثلاثين سنة بين الدويلات الأوروبية.

فالحدود اليوم هي بوابة في عالم شديد التغيُّر بحيث يفرض على الدول منطق التعامل والسيطرة على حدودها وتسيير شؤونها الداخلية والخارجية وضمان أمنها واستقرارها ومصلحتها وفق منطق القوة في مواجهة كل ما من شأنه تهديدها.

فجوهر فكرة تأمين الحدود هو السيطرة على الحدود بحيث أنه لا توجد دولة قادرة على إحكام السيطرة على حدودها بنسبة 100% حيث قد تصل معدلات الاختراق إلى درجات تهدد الأمن القومي (تهريب السلاح، المخدرات، المهاجرين غير الشرعيين...) نظرا لوجود "دولة فاشلة" على الحدود أو دولة تشهد صراعات داخلية أو دولة ذات نظام متطرف من شأنها أن تصدر أزماتها خارج حدودها إلى دول الجوار[14].

لكل هذا عملت الجزائر على التصدي لمثل هذه التهديدات وتدعيم سياستها الأمنية بترسانة قانونية ردعية وأمنية تمثلت في[15]:

3-1- التدابير القانونية والتشريعية: بينت المادة 175 من قانون العقوبات المعدل والمتمم التي تعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر وبغرامة من 20.000 إلى 60.000 دج كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، وذلك بانتحاله هوية أو باستعماله وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول. وتنص المادة 303 بأنه يعاقب بالحبس من خمس سنوات إلى عشر سنوات وبغرامة من 300.000 إلى 500.000 دج كل من ارتكب فعل تهريب المهاجرين.

3-2- الإجراءات الأمنية العسكرية: تعمل أجهزة الأمن على تكثيف جهودها في مطاردة وضبط المتسللين الذين نجحوا في اختراق حدود الدولة، كما نشطت القوات المسلحة في تكثيف دورياتها على امتداد حدودها البرية والبحرية، حيث يتم توقيف المهاجرين غير الشرعيين واقتيادهم إلى فصيلة الشرطة القضائية التي تقوم بالتحقيق معهم وتشخيص هويتهم وكذا التعرف على طرقهم المستعملة للهجرة غير الشرعية ثم يتم تحويلهم للعدالة.

وقد أوكلت مهمة مراقبة الحدود لعدة وحدات ومن بينها:

* قيادة وحدات حراس الحدود GGF والتي تم انشاؤها بموجب المرسوم الرئاسي المؤرخ 17 نوفمبر 1977 وتم إلحاقه بالدرك الوطني بموجب المرسوم 04-91 المؤرخ في 8 جانفي 1991 وتتكفل بالعمل على مراقبة الحدود وحمايتها. وتتكلف هذه الوحدات بما يلي[16]:

- الحراسة المستمرة للمناطق الحدودية.
- جمع المعلومات وتبليغها للسلطة العسكرية.
- مراقبة أي دخول من شأنه المساس بأمن وسلامة الإقليم.
- الوقاية وقمع الهجرة غير الشرعية.
- نشاطات عصابات التهريب والمتاجرة بالمخدرات.
- مهام حماية الأجانب العاملين بالشركات الاقتصادية المتواجدة بالمناطق الحدودية.

*حراس الشواطئ: وهي مصلحة تابعة لوزارة الدفاع الوطني تتكفل أساسا بحراسة الموانئ والشواطئ وحمايتها من كل محاولات التهريب.

*مصالح شرطة الحدود: ومن مهامها مكافحة الهجرة غير الشرعية والمخدرات والتهريب وضمان حراسة وأمن الموانئ والمطارات والسكك الحديدية ومراكز المراقبة، كما تتكفل بالأجانب وتقوم بإجراءات ابعادهم بالتنسيق مع مختلف المصالح الأخرى.

*الفرقة الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية: ومهمتها متابعة شبكات الهجرة.

*الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية: والذي انشأته المديرية العامة للأمن الوطني وهو جهاز للقيادة والتنسيق بين مختلف الفرق الجهوية.

ونظرا لاتساع نطاق التهديدات الأمنية خاصة تجارة المخدرات باعتبارها أكبر تهديد للأمن الوطني الجزائري والتي كلفت الاقتصاد الوطني خسائر فادحة، بالإضافة إلى تزايد حدتها ونشاطها خاصة على مستوى الحدود الجزائرية المغربية فقد أقامت قيادة الجهوية الثالثة للدرك الوطني بالتعاون مع أفراد الجيش الوطني الشعبي بوضع تشكيلات أمنية تتمثل في كمائن، دوريات ونقاط مراقبة مشتركة عبر المحاور المحتمل استعمالها من قبل المهربين[17].

كما قام الجيش الجزائري بإقامة 22 مركزا متقدما في حدوده مع المغرب وموريتانيا وباقي الدول التي لها حدود معها، وتم نشر عدد من القوات المسلحة وتدعيمها بعناصر مكافحة الإرهاب والتدخل مع إمكانية إقامة مدرج لهبوط الطائرات العمودية في خطوة أولى نحو تأمين حدوها لمواجهة التهديدات الأمنية خاصة مع تمدد نطاق تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا[18].

أما بخصوص تجارة المخدرات فقد تم اصدار قانون رقم 04-18 المؤرخ في 13 ذي القعدة عام 1425هـ الموافق لـ 25 ديسمبر 2004، يتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقليّة وقمع الاستعمال والإتجار غير المشروعين بها، وقد أورد في الفصل الثالث المتعلق بالأحكام الجزائية في المواد من 12 إلى 31 حيث تضمنت المادة 12 منه بأنه يعاقب بالحبس من شهرين إلى سنتين وبغرامة من 5.000 دج إلى 50.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين كل شخص يستهلك أو يحوز من أجل الإستهلاك الشخصي مخدرات أو مؤثرات عقلية بصفة غير قانونية، في حين أشارت المادة 19 من ذات الفصل بأنه يعاقب بالسجن المؤبد كل من قام بتسيِّير أو تنظيم أو تمويل النشاطات المتعلقة بالمخدرات[19].

تبنى صانع القرار الجزائري خيّار استخدام القوة العسكرية كإستراتيجية أوليّة من أجل درء التهديد، وتحيِّيد المخاطر، ويمكن التعرض لأبرز ملامح الإجراءات التي تسخرها الدولة في إطار مكافحة الإرهاب عن طريق المنع كما يلي[20]:

1- توظيف المعلومات الأمنية بشكل علمي مخطط لضمان استمرار تجددها، مما يكفل القدرة على التوقع والتنبؤ، والرؤية الشاملة لخريطة الإرهاب ومواقعه، وبؤره على امتداد مناطق نشاطه، إلى جانب ملاحقة العناصر الهاربة وضبطها بشكل فوري، وهو جانب فني يجب تطويره، لدعم التحرك الفعال للعناصر الأمنية زمنياً وجغرافياً، بشكل يكفل ضبط العناصر والمجموعات أو الخلايا الإرهابية وقياداتها.

2- تدعيم فعالية نظم التأمين والحراسة، وتطوير وتحديث أداء أفرادها في إطار خطط مرحليّة تستهدف تلبيّة المتطلبات الأمنيّة والتأمينيّة.

3- التوسع في عمليات تدريب القيادات والضباط بمختلف الأجهزة الأمنية للارتقاء بالقدرات والمهارات الفنيّة، وتدعيم إمكانات التعامل في إطار مواجهة العناصر الإرهابيّة، وفقاً لأحدث النظم التدريبية داخل وخارج الوطن بالاعتماد على علوم إدارة الأزمة.

4- زيادة المعدلات المالية المخصصة للإنفاق الأمني وتغطية متطلباته البشرية والتدريبية والتجهيزية، وتدعيم القدرات الأمنيّة لتصبح قادرة على المواجهة السريعة والحاسمة. والتحكم في آخر التكنولوجيات العسكرية لمراقبة وحراسة كل تحرك على الحدود وداخل التراب الوطني[21].

5- توسيع دائرة التمشيط والتعامل الأمني مع بؤر وخلايا التطرف على امتداد نطاق نشاط تلك الأجهزة، وتحقيق السيطرة داخل السجون، والمعتقلات بهدف قطع اتصالات قيادات الإرهاب مع الخارج.

3-3- التعاون العابر للحدود: يتميَّز التعاون في مجال مراقبة الحدود بشبكات مكثفة تعمل على تجميع المعلومات وتبادل أفضل الممارسات لذا عمدت الجزائر إلى تكثيف التعاون في الإطار الثنائي العابر للحدود بغيّة التصدي للتهديدات الأمنية.

فقد أقامت الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر مركز قيادة مشترك في سنة 2010 لتنسيق عمليات مكافحة الارهاب وتنفيذها في مختلف مناطق الساحل، كما فرض الحراك الشعبي في الجارة ليبيا على الجزائر زيادة مستوى الانفاق العسكري فأصبحت بذلك سابع أكبر مستورد للأسلحة التقليدية بين سنتي 2007- 2011 مما سمح لها بفتح قواعد عسكرية جديدة بالقرب من الحدود[22]. كما أنه سيتم الاعتماد على المعدات الإلكترونية الحديثة والمُتطوِّرة المتمثلة في أجهزة الاستشعار والمراقبة عن بعد والرادار في إطار مشروع "المراقبة الإلكترونية للحدود" وذلك لمكافحة شبكات التهريب وتجارة مخدرات التي أضحت تهدد الاقتصاد الوطني[23].

كما تم تبني خطة أمنيَّة مشتركة بين كل من الجزائر- مالي- ليبيا- النيجر- موريتانيا سنة 2009 ترتكز بشكل أساسي على بناء قوة عسكرية نظامية قوامها 25 ألف جندي وذلك بغرض ملاحقة عناصر تنظيم القاعدة وتجفيف منابع الدعم والتصدي للمهربين والاتفاق على التعاون العسكري بين هذه القوى النظامية الموحدة ومقاتلي القبائل من الطوارق والقبائل العربية والزنوج وغيرها، بالإضافة إلى إنشاء قاعدة بيانات موحدة تتضمن كافة المعلومات المتاحة حول التنظيم في بلاد المغرب[24].

كما أقرت الجزائر في اجتماع مجلس وزراء خارجية لدول اتحاد المغرب العربي المنعقد بتاريخ 9 جويلية 2012 إلى اعتبار الإرهاب والجريمة المنظمة بما فيها الاتجار بالمخدرات، الأسلحة، الهجرة غير الشرعية، تبييض الأموال وتمويل الإرهاب أخطار تهدد الأمن المغاربي ومحيطه الإفريقي والمتوسطي وبالتالي يجب بلورة مواقف موحدة حولها وكذا تشجيع الحوار المتكافئ مع المجموعات الإقليمية والدولية بما يخدم مصالح المنطقة المغاربية[25].

لذا وكخطوة أولى نحو تنسيق التعاون الثنائي المغاربي أقامت الجزائر اتفاقيات تعاونية (الجزائر- تونس، الجزائر-ليبيا) بهدف مراقبة الحدود وتبادل المعلومات بالإضافة إلى نشر قوات أمنيَّة على جانبي الحدود وتطوير العمل الاستخباراتي وذلك بالاعتماد على الأساليب والتكنولوجيات الحديثة.

وفي ذات الشأن عقد الأطراف الثلاثة (الجزائر- تونس- ليبيا) اجتماعا بمدينة "غدامس" بتاريخ 12 جانفي 2013 لبحث أمن الحدود في ظل تدهوُر الأوضاع الأمنية وانتشار الأسلحة بعد سقوط نظام "القذافي" وعجز الحكومة الليبية الجديدة السيطرة على الميليشيات المسلحة[26]، وقد تمخض عن هذا الاجتماع ما يلي[27]:

- تفعيل التعاون الأمني بين الدول وعقد اجتماعات دورية.

- التنسيق بين الأطراف للتصدي للتحديات الأمنية خاصة الإرهاب، الجريمة المنظمة، تبييض الأموال.

أقامت الجزائر أيضاً بالتنسيق مع 42 دولة إفريقية "شرطة الأفريبول" وهي منظمة ستسمح بتعزيز التعاون بين هيئات الشرطة في سياق التحالف الاستراتيجي الإقليمي والدولي وإيجاد الحلول الجادة والفعالة ضد كل ما يواجه دول القارة من تحديات كـ الإرهاب، الجريمة المنظمة، القرصنة البحرية، تبييض الأموال والجرائم الإلكترونية[28].

وفي إطار الشراكة الأورومتوسطية قامت اسبانيا بإنشاء مراكز للمراقبة الإلكترونية مجهزة بوسائل إشعار ليلي ورادارات متواجدة في مضيق جبل طارق، بالإضافة إلى إطلاق مشروع قمر صناعي أطلق عليه "شبكة الحصان البحري" لمراقبة عمليات الهجرة غير الشرعية[29].

3-4- الاستراتيجية التنموية: حاولت الجزائر في إطار هذه الاستراتيجية البحث عن منفذ آخر يحول دون وصول تلك الأزمات إلى الشأن الداخلي الجزائري وذلك عن طريق الاعتماد على الدبلوماسية التنموية بهدف تنمية المناطق الحدودية التي تعاني من الفقر، المجاعة والتهميش.

وتعمل هذه الاستراتيجية وفق مبدأ تقديم المساعدات المالية أو حتى التقنية للدول التي تعاني من هشاشة في بنائها المؤسساتي، فبناء الدولة كما عبَّر عنه "فرانسيس فوكوياما" تتم عن طريق مساعدة أعضاء المجتمع المحلي في كيفية إدارة مؤسساتهم، بالإضافة إلى تقديم الهبات والمساعدات من طرف أعضاء المجتمع الدولي لبناء قدراتها الذاتية، من دون فرض قيود أو شروط محددة حول كيفية استخدام هذه الموارد بل فرض معايير صارمة للمحاسبة للتقليل من الفساد[30].

وبخصوص ذلك، تم تبني إستراتيجية الأمن في منطقة الساحل والصحراء خلال عام 2011 حيث قامت من خلالها بالربط بين الأمن والتنمية فـ "مكنامارا (Robert McNamara) أشار في كتابه "جوهر الأمن" (The Essence Security) أكد على علاقة الأمن والتطور من جهة، والتنمية سواء منها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية من جهة أخرى في ظل حماية مضمونه، وأن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل[31].

عمدت الجزائر أيضاً تبني مشروع الطريق العابر لصحراء افريقيا والممتد على مسافة 9500 كلم يوجد 3400 كلم منها في الجزائر ويربط بين ست دول: الجزائر، تونس، مالي، النيجر، تشاد ونيجيريا وهو مشروع من شأنه إحداث التكامل الاقتصادي وتبادل السلع وتشجيع الاستثمار البيني من شأنه أن يذر أرباحاً على دول المنطقة[32]، وقد أنجزت الجزائر نصيبها المتمثل في 3400 كلم / 80% وأنفقت 3.5 مليار دولار ويبقى الشق المالي معطل نظرا للأوضاع غير المستقرة والمقدر بـ 20% أي 1851 كم.

الخاتمة:

تبقى السياسة الأمنية التي اتبعها صانع القرار تتماشى ومتغيّرات البيئة الإقليمية؛ هذه البيئة الفوضوية غير المستقرة التي تشهد تنامياً للتهديدات الأمنية بمختلف أنواعها وأنماطها، فلم تعد تهدد أمن الدولة فقط وإنما شملت حتى أمن الأفراد والمجتمع.

تبعاً لهذا؛ جاءت السياسة الأمنية كمحصلة لجهود ومحددات جغرافية، تاريخية وأيديولوجية عمل من خلالها صانع القرار على بلورة رؤية شاملة موسعة لمواجهة التهديدات الأمنية للحفاظ على بقاء واستقرار أمن الجزائر؛ سواء في إطار الجهود الأحادية الجانب أو بتوسيع الأطر التعاونية والشراكة مع دول الجوار لمجابهة التهديدات الأمنية.

إلا أن الملاحظ أنه في المنطقة المغاربية تغيبُ الحلول المشتركة في ظل عدم تفعيل اتفاقية الأمن المشترك في إطار الاتحاد المغاربي وغياب الرؤية المشتركة لمصادر التهديد الأمني، وذلك بالنظر إلى التعنت المغربي اتجاه قضيّة الصحراء الغربية وعدم احترام رغبة الشعب الصحراوي في تقرير مصيره؛ هذا ما سينعكس سلباً على المنطقة المغاربية ككل؛ وسيفتح المجال للتدخلات الخارجية.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من **الاقتراحات:**

– زيادة مستوى التنسيق والتعاون الأمني في مجال إدارة الحدود بتشكيل فرق متنوعة لدول الجوار.
– بلورة رؤية واحدة شاملة لمجابهة التهديدات الأمنية وفق نظرية مركب الأمن الإقليمي بعيداً عن الإملاءات الخارجية التي أصبحت تستثمر في نزاعات الدول؛ وبالمقابل تسعى لفرض هيمنتها من أجل الاستيلاء على موارد القارة الإفريقية.
– إدخال التكنولوجيات الحديثة كمقاربة جديدة في مجال إدارة الحدود.

الهوامش

1- عبد النور ناجي، "تعزيز دور البرلمان في تفعيل السياسات العامة الأمنية في الجزائر"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**. جامعة تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، عدد خاص، 2009، ص-ص.94-95.

2- جيمس أندرسون، **صنع السياسات العامة**. ط.4، تر: عامر الكبيسي، عمان: دار المسيرة، 2010،ص.15.

3- حسيبة غارو، دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة – دراسة حالة الجزائر من 1997 إلى 2007. **(رسالة ماجستير غير منشورة)**. جامعة تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012،ص-ص.52-53.

4- هشام زغاشو، "صنع السياسة العامة من منظور توزيع السلطة وعلاقتها بالرأي العام في الأنظمة المفتوحة"، **مجلة البحوث والدراسات الإنسانية**. العدد 10، 2015،ص. 80.

5- صالح زياني، أمال حجيج، "السياسة الأمنية في المتوسط بين وحدة المضامين وتعددها"، **مجلة شؤون المتوسط**. العدد 136، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية، صيف 2010.

- الجزيرة، **الدستور الجزائري**، في الموقع الالكتروني: 6

http://www.aljazeera.net/ تاريخ الدخول: 2017/04/13

7-عبد الله بالحبيب، **السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992-1997**. ط.1، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2011، ص.149.

8-اليمين زرواطي، **التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب 1978-2008**. لندن: مطبوعات إي- كتب، 2014، ص.24.

9- *Kal Ben Khalid, **Algerian Security Cooperation.** volume 8, issue6, june 2015, in site : https://ctc.usma.edu/evolving-approaches-in-algerian-security-cooperation/ consulté le : 26/03/2018, heure : 13 :14.*

- عبد النور ناجي ، **مرجع سبق ذكره**. ص-ص.94-95. 10

11- محمد عبد السلام، "أمن الحدود في المنطقة العربية"، ص.9، في الموقع الالكتروني:

تاريخ الدخول 2017/04/22***www.pidegypt.org/download/forum-papers/9.pdf***

12- وزارة الدفاع الوطني، "مكافحة الإرهاب وحماية الحدود"، في الموقع الإلكتروني:

، تاريخ الدخول: 2019/08/15، ساعة الدخول: 14:11.***https://www.mdn.dz***

13- وزارة الدفاع الوطني، "مكافحة الإرهاب"، في الموقع الإلكتروني:

، تاريخ الدخول: 2019/09/30، ساعة الدخول: 22:28.***https://www.mdn.dz***

- **المرجع نفسه**، ص.7. 14

15- نور الدين دخان، عيدون الحامدي، "مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية"، **مجلة دفاتر القانون**. العدد الرابع عشر، جانفي 2016، ص-ص 173-174.

16- الدرك الوطني، حراس الحدود، في الموقع الالكتروني:

تاريخ الدخول: 2017/04/23 ***http://www.mdn.dz/site_cgn/index.php?L=ar#undefined***

17- خالد.ت، "استنفار أمني في الجنوب الغربي للبلاد إثر ارتفاع محاولات اختراق الشريط الحدودي"، **جريدة النهار**، 2011/04/03.

– بديل، "الجزائر تنشئ مراكز مراقبة وتوسيع الخنادق على الحدود مع المغرب" في الموقع الالكتروني: 18 ***http://badil.info***تاريخ الدخول: 2017/04/21

19– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العدل، **قانون يتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع**. الإستعمال والاتجار غير المشروعين بهما. الديوان الوطني للاشغال التربوية، 2005، ص–ص. 7–12.

20– اليمين زرواطي، مرجع سابق ذكره. ص–ص.56–57

21– عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، النشر والتوزيع، 2005، ص.89.

22– إسماعيل أولاويل وسام بيرلو فريمان، "الانفاق العسكري في افريقيا"، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**. ط.1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص.232.

23– ياسمين بوعلي، "الجزائر تقرر فرض نظام إلكتروني جديد لمراقبة الحدود مع المغرب"، في الموقع الالكتروني: تاريخ الدخول: 2017/04/21 ***http://www.algpress.com/article-16351.htm***

24– قوي بوحنية ، "الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي"، في الموقع الالكتروني:

25– وزارة الشؤون الخارجية، "مساهمة الجزائر في بناء اتحاد المغرب العربي"، في الموقع الالكتروني: ***http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/201412111019506275 44.html***

تاريخ الدخول: 23.04.2017

، تاريخ الدخول: 2017/04/23. ***http://www.mae.gov.dz/news_article/1969.aspx***

26– نذير كريمي، "الجزائر وليبيا وتونس يبحثون أمن الحدود"، في الموقع الالكتروني:

http://www.djazairess.com/elmassar/23955، تاريخ الدخول: 2017/04/22

27– قناة الحرة، "اتفاق لتعزيز أمن الحدود بين تونس والجزائر وليبيا"، في الموقع الالكتروني:

تاريخ الدخول: 2017/04/22 ***https://www.alhurra.com***

28– محمد.س، "اللواء هامل: الأفريبول تمثل تحالف استراتيجي إفريقي ضد الإرهاب"، **جرايرس**. في الموقع الالكتروني:

تاريخ الدخول 2017/04/21. ***http://www.djazairess.com/elayem/225182***

29– أمال حجيج، "نحو قوة أورومتوسطية للشرطة وتسيير الحدود"، **مجلة دفاتر القانون**. العدد الثاني عشر، 2015، ص.260.

30– فرانسيس فوكوياما، **بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين**. ط.1، تر: مجاب الإمام، الرياض: العبيكان، 2007، ص.161.

31– هايل عبد المولى طشطوش، **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**. ط.1، عمان: دار الحامد، 2012، ص– ص.18–19.

32– رشيد كعبوب، "3.5 ملايير دولار أنفقت على الطريق العابر للصحراء منذ 2005"، في الموقع الالكتروني: ***http://www.el-massa.com/dz/index.php/component/k2/item/29776***

تاريخ الدخول: 22.04.2017